20 June 2013
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثالثة والخمسون
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والخمسين

مشروع تقرير

المقررة: السيدة هيلين بيبي (فرنسا)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم

(البند ٣ (ب))

تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2013/5)

- ١ - عُرض على اللجنة، في جلستها السابعة والتاسعة المعقودتين في ٦ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2013/5).
- ٢ - وعرض التقرير وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الأسئلة التي أثارها اللجنة بشأن المسائل الإجرائية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

- ٣ - أثارت عدة وفود مسائل إجرائية تتعلق بتقديم تقرير لا يتمشى مع التوصية الواردة في الفقرة ٦٦ من تقرير اللجنة السابق (A/66/16)، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٨/٦٦. ولذا تساءلت الوفود عما إذا كان ينبغي للجنة أن تنظر في التقرير بغض النظر عن كونه مثيراً للاهتمام أو مفيداً.
- ٤ - وطلب إيضاح بشأن سبب عدم إصدار التقرير المطلوب وفقاً للتكليف. وفي أعقاب الردود التي قدمتها الأمانة العامة، ولا سيما التفسير المتعلق بالسلطة لمثل هذا التقييم لبرنامج المفوضية، أعرب عدد من الوفود عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى التنسيق بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمفوضية، لئلا يتأثر عمل اللجنة. وأعرب عن آراء مفادها، بصفة خاصة، أن حجم الموارد، سواء من الميزانية البرنامجية أو من مصادر خارجة عن الميزانية، لا يمكن أن تكون سبباً يجوز الاستناد إليه لإجراء أو عدم إجراء تقييم للبرنامج.
- ٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن عدم تقديم التقرير المطلوب هو أمر يتعين النظر إليه في سياق المسائل المثارة في تقرير آخر عن التقييم، معروض حالياً على اللجنة (A/68/70)، يسלט الضوء على "عدم وجود ثقافة تقييم" في المنظمة. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن ليس هناك أي كيان تابع للأمم المتحدة في غنى عن تحسين.
- ٦ - ورأت بعض الوفود أن ثمة حاجة إلى إعادة تأكيد التكليف الحالي بتقديم التقرير، في حين أعربت وفود أخرى عن رأي يفيد بعدم ضرورة ذلك لأن التكليف الحالي لا يزال صالحاً ويجب الامتثال له.
- ٧ - وقدم الرئيس موجزاً للجوانب الإجرائية المثيرة للقلق التي أثارها الوفود خلال المناقشة المتعلقة بعدم تقييد محتويات التقرير بالمسائل التي طلبتها الجمعية العامة، وتناول بالتفصيل عدداً من الخيارات لتحديد الخطوات المقبلة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى حساسية الحالة، ومع إدراك أن الوفود تحتاج إلى وقت لتستطيع الاستفاضة في استعراض الخطوات المقبلة ومناقشتها فيما بينها، أشار الرئيس إلى أنه سيعطى الوقت للوفود لصياغة الاستنتاجات والتوصيات المناسبة إلى الجمعية العامة.
- ٨ - وأعرب عن رأي يتعلق بقدرات المفوضية فيما يتعلق بالتقييم، وذكر على نحو خاص أن التقييمات ينبغي أن يقوم بها موظفون مؤهلون وأن تحقق أفضل قيمة مقابل التكلفة. كما أعرب عن رأي يفيد بوجه عام بقبول التوصيات الواردة في التقرير.

الاستنتاجات والتوصيات

٩ - أعربت اللجنة عن قلق عميق لأن تقرير تقييم البرنامج المتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٨/٦٦، لم يقدم إلى اللجنة.

١٠ - وأعربت اللجنة عن القلق أيضا إزاء عدم تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالمثل، أعربت اللجنة عن عدم ارتياحها لحقيقة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حين وجد أنه غير قادر على إعداد التقرير الذي صدر بشأنه التكليف، لم يطلب توجيهات أخرى بشأن هذه المشكلة، وبدلا من ذلك، قام بإعداد تقرير بديل لم يكن قد تلقى بشأنه أي تكليف محدد، وقدمه إلى اللجنة.

١١ - وأعربت اللجنة كذلك عن قلقها من أن المفوضية لم توافق على التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراء تقييم البرنامج إلا بعد مناقشة المسألة في اللجنة، على الرغم من الأحكام المتعلقة بالتفتيش والتقييم، الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء.

١٢ - وأوصت اللجنة بشدة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم البرنامج المطلوب، في أقرب وقت ممكن، عملا بالقرار المذكور أعلاه، وتقديم التقرير إلى لجنة البرنامج والتنسيق خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة في عام ٢٠١٥. وسيُنظر في نفس الوقت في التقرير المعنون "استعراض قدرة التقييم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (E/AC.51/2013/5).